CD/PV.504
18 April 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سيمون بولوت (كينيا)

٢٥٢٧ب/GE.89-60685

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٠٤ لمؤتمر نزع السلاح .

يطيب لي في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً بوزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، صاحب السعادة أوسكار فيشر ، الذي سيكون أول المتحدثين في هذه الجلسة العامة . وإنني إذ أفعل ذلك ، أود أن أشير إلى ما أسهمت به الجمهورية الديمقراطية الالمانية من مشاركة وإسهامات نشطة في المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد لنزع السلاح منذ أن انضمت إليه في عام ١٩٧٥ . وإن عدداً من المقترحات التي قدمتها الجمهورية الديمقراطية الالمانية في هذا المؤتمر ، وكذلك في محافل أخرى تتصدى لنزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والمتعدد الاطراف ، إنما يبرز أهمية اشتراكها في مفاوضات نزع السلاح . وإنني إذ أشير إلى هذه المقترحات ، أود أن أشدد على أن هذه هي المرة الأولى منذ إنشاء مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٩ التي يأتي فيها وزير خارجية للجمهورية الديمقراطية الالمانية لينقل إلى أعضاء المؤتمر آراءها بشأن المسائل الهامة التي نتناولها في الوقت الحاضر . ومن ثم فإننا نستقبل اليوم بسرور خاص صاحب السعادة أوسكار فيشر .

ويبدأ المؤتمر اليوم مواصلة النظر في المسائل المعلقة . ومع ذلك ، وطبقاً للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في إثارة أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

وأمامي اليوم على قائمة المتحدثين ممثلو الجمهورية الديمقراطية الالمانية والولايات المتحدة الأمريكية والعراق . ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لوزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية صاحب السعادة أوسكار فيشر .

السيد فيشر (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالالمانية ومترجمة من الانكليزية): أود بادىء ذي بدء أن أعرب عن امتناني لاعطائي الفرصة لكي أحدد أمام هذا المحفل على وجه الاجمال موقف الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن الحد من الاسلحة ونزع السلاح ، ولكي أطلعكم في الوقت نفسه ، على النتائج الرئيسية لدورة لجنة وزراء خارجية الدول الاطراف في معاهدة وارسو ، التي انتهت لتوها في برلين .

ويشير البيان الذي اعتمد في تلك الدورة إلى أن التقدم الذي تم إحرازه في تعزيز السلم ونزع السلاح يتيح فرصاً مواتية لتوسيع نطاق التعاون بين الدول والشعوب ، على الرغم من الحالة المعقدة والمتناقضة في العالم . ويحتم الاحساس بالواقعية والقلق على المستقبل الافادة بحزم من الاوضاع السياسية المواتية لصالح

نزع السلاح . اذ أن التحول من المواجهة إلى الانفراج ينعكس بصورة متزايدة في العلاقات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف بين الدول .

وطبقاً لما اتفق عليه ، يجري الآن تخريد القذائف المتوسطة المدى السوفياتية والأمريكية . وبدأ يثبت بالفعل في أوروبا جدوى المجموعة الأولى من تدابير بناء الثقة وبناء الأمن التي اعتمدت في ستكهولم . وقد بدأت في فيينا المفاوضات حول نزع السلاح التقليدي وحول المزيد من تدابير بناء الثقة وبناء الأمن . وتشق التسوية السياسية للمنازعات الاقليمية طريقها تدريجياً ، وإن تكن العملية بعيدة عن أن تكون متواصلة وخالية من المتاعب في كل مكان . وقد تعزز دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الاقليمية . وكان مؤتمر باريس المعني بحظر الأسلحة الكيميائية الذي عقد في بداية هذا العام شهادة على العزم ، المشترك على نطاق العالم ، على التخلص . مرة وإلى الأبد وفي أقرب وقت ممكن ، من الأسلحة الكيميائية التي تنشر الموت . ولا بد لهذا كله أن يشجع مؤتمر نزع السلاح على العمل في اتجاه إعطاء دفعات جديدة وقوية لعملية نزع السلاح ولتحقيق نتائج مناسبة . وسيبذل وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية كل جهد لتحقيق ذلك .

وأود أن أوجه شكراً حاراً لكم ، يا سيادة الرئيس ، لكلمات ترحيبكم الودي وأتمنى لكم النجاح في أداء واجباتكم . ويطيب لي أيضا أن أضيف كلمة تقدير للأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، على جهوده التي يبذلها منذ أمد طويل والتي لا تكل لصالح نزع السلاح .

الأمن عن طريق نزع السلاح ـ هذا هو ما تمليه الفطرة السليمة . وهو المفتاح لعالم يسوده السلم . وسوف نحيي ، عما قريب جداً ، الذكرى السنوية الخمسين لاندلاع الحرب العالمية الثانية . وقد كان القسم الذي أعلنه المناهضون للفاشية في عام ١٩٤٥ بعد تحريرهم من معسكرات الاعتقال والسجون هو "لا فاشية أبداً مرة أخرى ـ ولا حرب أبداً مرة أخرى" . وأصبح هذا القسم عقيدة للدولة عندما أسست الجمهورية الديمقراطية الالمانية منذ أربعين عاماً . وهو اليوم أكبر أهمية بكثير نظراً إلى أن التجمعات الفاشية الجديدة في بعض البلدان تكسب أرضاً مرة أخرى بصورة مزعجة ونظراً إلى إضفاء القبول السياسي والاجتماعي على المتطرفين اليمينيين .

وتبذل الدولة الالمانية الاشتراكية كل جهد لضمان ألا تنبعث من التراب الالماني مرة أخرى الحرب أبداً ، بل السلم وحده . ومن هنا فإن كلاً من تجربتنا التاريخية ووضعنا المكشوف على خط التماس بين التحالفين هو الذي يحدد سياستنا المتمثلة في الحوار ، وموقفنا الملتزم في الأمم المتحدة ، وفي مؤتمر نزع السلاح بجنيف وفي

المحافل الاقليمية . ونحن إذ نضع هذه المسؤولية الجسيمة نصب أعيننا ، فقد اقترحنا تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن في منطقة وسط أوروبا الحساسة ، ومن ثم كان من الطبيعي أن تشجع الجمهورية الديمقراطية الالمانية على عقد المعاهدة التي أبرمت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة المدى والاقصر مدى ، وأن تسهم في تنفيذها .

وفي مفاوضات فيينا المتعلقة بنزع السلاح التقليدي وبتدابير بناء الثقة في أوروبا ، تسعى الجمهورية الديمقراطية الالمانية جاهدة هي وحلفاؤها إلى التوصل إلى اتفاقات لتحقيق مستويات أدنى من القوات ومن جميع فئات الاسلحة ذات الصلة . إذ يجب ألا تكون الهجمات المباغتة ممكنة بعد الآن . ومن الظاهر بعد الجولة الاولى ، أن جميع المشتركين يريدون إجراء تخفيضات تخضع لتحقق صارم . وهذا أساس مشترك جيد . ومن الواضح أيضاً أن هناك اختلافات يتعين التغلب عليها بروح من حسن النية ، وبأن يضرب كل طرف مثلا طيباً . ويجب أن يعلو الهدف المشترك المتمثل في قيام أوروبا آمنة في عالم آمن على مصالح الاحلاف المتحيزة . وهذه هي رؤيتنا لفكر جديد موجه نحو الهدف المتمثل في إقامة هياكل للأمن التعاوني في أوروبا.

وكما تعلمون ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية وحلفاءها لم يكتفوا بالكلمات . ومن أمثلة ذلك أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية قد قررت في بداية هذا العام أن تقوم بحلول عام ١٩٩٠ ـ من جانب واحد وبصورة مستقلة عن المفاوضات ـ بتخفيض قواتها المسلحة بعدد قدره ٠٠٠ ١٠ فرد ، وتخفيض إنفاقها الدفاعي بنسبة ١٠ في المائة ، وتسريح ٦ أفواج دبابات وسرب واحد من القوات الجوية وتسريح ٦٠٠ دبابة و٥٠ طائرة مقاتلة . وسيبدأ تنفيذ هذه التدابير هذا الشهر . وسينتهي تسريح أفواج الدبابات بنهاية هذا العام .

وأود أن أشير عند هذه النقطة إلى أن الدول الاطراف في معاهدة وارسو تخطط لتخفيض قواتها المسلحة من جانب واحد بما مجموعه ٣٠٠ ٥٨١ فرد . وتشمل التخفيضات أيضاً ٧٥١ ١٢ دبابة ، و٠٣٠ ١٠ بطارية مدفعية ، و٠١٠ ١ طائرة مقاتلة و٨٩٥ عربة مدرعة ، إلى جانب بعض المنظومات النووية التعبوية . وهذه الخطوات التي تقوم بها الجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى هي خطوات متقدمة لم يسبق لها مثيل حتى الآن . وهي تثبت الاخلاص الذي يتسم به نهجنا ، شأنها في ذلك شأن البيانات التي قدّمت عن مدى التناسب بين القوات في أوروبا ،. وقد حان الوقت الآن لكي ترد على ذلك الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي رداً بناءً . إذ أن الطريقة الجديدة في التفكير والنهج الجديد إزاء الامور يجب أن يمارسهما الطرفان كليهما .

ومنذ بضعة أيام فحسب ، عقد وزراء خارجية الدول الأطراف في معاهدة وارسو دورة في برلين أكدوا فيها من جديد سياستهم الهادفة إلى تحقيق تحسين جوهري في الحالة في أوروبا وفي العالم بصفة عامة . وتؤيد الدول الاشتراكية إجراء حوار سياسي مكثف بشأن القضايا الرئيسية للتنمية العالمية . وهي تطالب بنهج شامل إزاء تعزيز السلم والأمن الدوليين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، مع نمو دور وفعالية هذه المنظمة العالمية نمواً مستمراً . وفي رأيها ، أنه يتحتم الآن مضاعفة الجهود في كل مكان على طريق مواصلة عملية نزع السلاح .

وأود أن أسترعي انتباهكم إلى الاعلان المتعلق بالأسلحة النووية التعبوية في أوروبا ، الذي اعتمد في دورة برلين . إذ ترى دول معاهدة وارسو أن من الضروري إثارة هذه المسألة الآن وعلى هذا النحو ، أولاً ، لأن خطر شن هجوم مفاجيء وعمليات هجومية واسعة النطاق لن يزول ما ظلت الأسلحة النووية التعبوية باقية في القارة الأوروبية ؛ وثانياً ، أن استمرار وجود هذه الأسلحة يمكن أن يصبح عائقا أمام مفاوضات نزع السلاح التقليدي في أوروبا ، في حين أن إزالتها يمكن أن تعزز هذه المفاوضات ؛ وثالثاً ، لأن "تحديث" أو زيادة تعزيز الأسلحة النووية التعبوية يمكن أن يزعزع استقرار الحالة في أوروبا فيما يتعلق بالاستراتيجية العسكرية ؛ ورابعاً ، أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن استخدام الأسلحة النووية التعبوية من شأنه أن يثير بصورة تلقائية نزاعاً نووياً كبيراً ، في حين أن إزالتها في وقت مبكر من شأنها أن تيسر نزع السلاح النووي على نطاق عالمي .

ولهذا السبب ، تقترح الدول الاشتراكية المتحالفة على الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي البدء في مفاوضات منفصلة بشأن تخفيض الأسلحة النووية التعبوية في أوروبا . ونحن نشدد تشديداً كبيراً على التحقق الدولي الفعال من تخفيض هذه الأسلحة وإزالتها . وهذا يمكن أن يشمل أيضا إنشاء لجنة دولية للتحقق .

وترى دول معاهدة وارسو أن خفض قواتها المسلحة وأسلحتها من جانب واحد قد حسّن الظروف اللازمة لانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أوروبا . ويصدق هذا أيضاً على مبادرتي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا بشأن إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا . وإذا ما كان لجهود نزع السلاح أن تؤتي ثمارها ، فيجب التخلي عن أنماط التفكير العتيقة فيما يتعلق بالقوة العسكرية والسعي إلى التفوق . كذلك فإن نظريات الردع تؤدي إلى تطوير مفاهيم ومنظومات أسلحة جديدة منذرة بالخطر وتغذي سباق التسلح .

وما يثير القلق هو تلك الخطط المتعلقة بوضع أسلحة نووية جديدة في الجوار المباشر للجمهورية الديمقراطية الالمانية . وهذه المخططات هي بمثابة تخريب لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وكل درجة من درجات تصعيد التسلح ، سواء في الميدان النووي أو الميدان التقليدي ، إنما تتنافى مع الحاجة إلى إحلال المزيد من الامن والاستقرار في العالم بمستويات أقل من الاسلحة . والشعوب لا تريد الابقاء على "المكونات النووية" ، كما أنها لا تريد وسائل جديدة للتدمير . وإنما تسعى بدلا من ذلك إلى بنىً تعاوتية للامن يمكن الوثوق بها . وقد قدمت دورة وزراء الخارجية في برلين دفعات جديدة لهذا المسعى .

ويتصدر حظر الاسلحة الكيميائية ، وهو مهمة يمكن حلها في المستقبل القريب ، مكانة بارزة في جدول أعمال هذا المؤتمر . وثمة حل آخر هو "مستوى الصفر عالميا" يمكن أن يكون حلقة جوهرية في عملية نزع السلاح على وجه الاجمال . وقد أكد وزراء خارجية دول معاهدة وارسو من جديد ، في برلين ، عزمهم على بذل كل ما في وسعهم بغية تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن . وسيتعين الآن قياس قيمة مؤتمر باريس بشأن عقد اتفاقية للاسلحة الكيميائية في أقرب موعد ، بمدى استعداد جميع الاطراف لتأييد الحلول العملية . وسوف تتاح دلائل واضحة إذا ما حدث ، أولاً ، أن أوقفت جميع الدول التي تمتلك مثل هذه الاسلحة إنتاجها الآن وبدأت في تدمير مخزوناتها منها ؛ وثانياً ، إذا ما نبذت البلدان الاخرى احتياز الاسلحة الكيميائية . وهذه الخطوات من شأنها أن توقف انتشار هذه الاسلحة ، سواء رأسياً أو أفقياً ، حتى قبل عقد معاهدة .

ونحن نرحب بقرار الاتحاد السوفياتي بالبدء في تدمير الاسلحة الكيميائية هذا العام بعد أن أوقف انتاجها من قبل . ويمكن الآن البرهنة على الاهتمام الذي أعرب عنه الرئيس جورج بوش بفرض حظر كامل للاسلحة الكيميائية على نحو مقنع إذا ما قررت الولايات المتحدة أن تنبذ مواصلة تصنيع الاسلحة الثنائية العنصر .

وقد جرى في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية برئاسة السفير موريل من فرنسا اتخاذ خطوات هامة من أجل تكثيف المحادثات . ويبدو الآن أن الوقت قد حان لعقد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية لتهيئة المجال لبذل جهد هادف بغية إكمال الاتفاقية . ويمكن لوزراء الخارجية التركيز على مسائل رئيسية ، من مثل عمليات التفتيش بالتحدي ، وتكوين وصنع القرارات في المجلس التنفيذي للمنظمة المقبلة المعنية بنزع الاسلحة الكيميائية ، وفرض العقوبات في حالات حدوث انتهاك للاتفاقية . والجمهورية الديمقراطية الالمانية مستعدة للاشتراك في مثل هذا الاجتماع .

وإن إجراءات التحقق التي ستنص عليها الاتفاقية ستنفذ إلى قلب الصناعات الكيميائية المدنية . وفي حين تجب حماية المصالح المشروعة لهذه الصناعات ، فيجب ألا تستخدم هذه المصالح ذريعة للانتقاص من تدابير التحقق اللازمة لكي ينجح تطبيق الاتفاقية . وتؤيد الصناعة الكيميائية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية قضية هذه

الاتفاقية بالفعل بطرق كثيرة . وإن بلدي مستعد لقبول أي شكل من التحقق يكون مطلوباً بموجب هذا الصك . وقد قدمت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالفعل بيانات عن إنتاجها الكيميائي المتصل بالاتفاقية ، وأجرت تفتيشاً اختبارياً وطنياً . وسيكون أحد مرافق مصنع المنتجات الصيدلانية "VEB Arzneimittelwerk Dresden" متاحاً اعتباراً من شهر أيار/مايو لاجراء تفتيش اختباري دولي .

ونحن نتفق مع جميع من يرون أن وضع طرائق وإجراءات لعمليات التفتيش بالتحدي له أولوية سياسية عالية . وفي هذا الصدد ، يكون من المستصوب أيضاً إجراء عمليات تفتيش اختباري في الميدان العسكري . ويمكن اختبار وبلورة أفكار بشأن تحديد الاجراءات الواجب اتباعها في عمليات التفتيش المقبلة .

ونحن نرى أنه يمكن إجراء عمليات التفتيش الاختباري "بالتحدي" في إطار ثنائي وفي إطار متعدد الأطراف على السواء . ومن أمثلة ذلك ، أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية ستكون مستعدة للاعداد لتفتيش من هذا النوع مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ولاجرائه على أساس المعاملة بالمثل .

وتهيىء الشفافية والانفتاح الأوضاع المواتية لاتمام وضع الاتفاقية وللتقيد بها . وتحبذ الجمهورية الديمقراطية الالمانية الافادة التامة من كل فرصة تقربنا من فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية . فيمكن على سبيل المثال بصفة سريعة نسبياً إنشاء منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية في وسط أوروبا . وقد أحطنا علماً مع الاهتمام بما أعلنته الولايات المتحدة من أنها ستدرس طرق التعجيل بسحب أسلحتها الكيميائية من جمهورية ألمانيا الاتحادية . أو لن يكون من المنطقي ، في هذه الظروف ، ضمان خلو وسط أوروبا من الاسلحة الكيميائية بواسطة صك دولي ، مما يعطي دفعة قوية لازالة هذه الأسلحة على نطاق عالمي ؟

وعند هذه النقطة ، أود أن أكرر وأن أؤكد من جديد ما قلته أمام كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمر باريس في كانون الثاني/يناير وهو: أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا تملك أسلحة كيميائية ، ولا توجد في أراضيها أسلحة من هذا النوع وخاصة بدول أخرى . وهي لا تقوم باستحداث أسلحة كيميائية ولا هي لديها المعدات اللازمة لانتاجها . والجمهورية الديمقراطية الالمانية مستعدة للاشتراك في اتفاقية للاسلحة الكيميائية فور عقدها . فلنجعل من عام ١٩٨٩ العام الحاسم في المسعى الهادف إلى فرض حظر على الاسلحة الكيميائية . وينبغي أن يكون شعار الجميع هو الكيمياء في خدمة الحياة لا الموت .

ولا ريب في أن عقد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ستحفز أيضاً على زيادة تدابير نزع السلاح الشامل . وينطبق هذا بصفة خاصة على الميدان النووي . ولا مشاحّة في أن المفاوضات السوفياتية - الأمريكية تؤدي دوراً بارزاً في هذا المجال . ونحن نؤيد عقد معاهدة في وقت قريب تنص على إجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، إلى جانب الالتزام بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ونظراً إلى المعدل الذي يتقدم به العلم والتكنولوجيا اليوم ، فمن المحتم أن يؤدي أي جمود في مفاوضات نزع السلاح إلى زيادة تعزيز الأسلحة . أما عن مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، فإنها لن تكون عديمة الفائدة للأمن فحسب ، بل وستزيد من زعزعة استقراره .

وهل يمكن أن يكون هناك محفل أنسب من مؤتمر نزع السلاح لترجمة مفهوم العالم الخالي من الأسلحة النووية إلى حقيقة واقعة ، لا سيما وأن جميع الدول التي تملك أسلحة نووية ممثلة فيه ؟

ويمكن أن تكون الخطوة الأولى هي وضع مبادىء تنظم نزع السلاح النووي . وأن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، هي والمقترحات البعيدة المدى المقدمة من الاتحاد السوفياتي والهند والصين ودول أخرى تتيحان أساساً متيناً لمثل هذا المسعى . وينبغي إدراج جميع الجوانب ذات الصلة بالموضوع ، بما في ذلك المذاهب العسكرية ، والتحقق ، والعلاقة بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي .

وتدرك الشعوب في أنحاء العالم أن مصالحها الحيوية تؤخذ في الاعتبار في قرارات مثل تلك التي أعلنها في لندن ميخائيل غورباتشوف ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد السوفياتي ، بوقف إنتاج اليورانيوم العالي الاخصاب الموجه للأغراض العسكرية في الاتحاد السوفياتي هذا العام ووقف تشغيل مفاعلين آخرين للبلوتونيوم . وهاتان خطوتان هامتان في اتجاه الوقف الكامل لانتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة ، ومن ثم صوب تنفيذ برنامج لايجاد عالم خال من الأسلحة النووية . ويطالب شعب الجمهورية الديمقراطية الالمانية الولايات المتحدة الأمريكية وجميع الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ليس فقط بالامتناع عن وضع العراقيل على هذا الطريق ، بل بأن تحزم أمرها على أن تصبح رفقاء موثوقاً بها للجميع لاتباع الطريق المفضي إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية بعزم موحد .

ولن يؤدي فرض حظر كامل على تجارب الاسلحة النووية إلى وضع حواجز أمام زيادة انتشار هذه الاسلحة فحسب ، بل وأمام تحديثها أيضاً . وهو سيكون الاختبار التجريبي لارادة وقف سباق التسلح النووي . والدول الحائزة للاسلحة النووية مدعوة إلى الارتفاع إلى مستوى مسؤوليتها الخاصة في هذا الصدد . ويجدر توجيه الثناء البالغ لاستعداد الاتحاد السوفياتي الذي تكرر الاعراب عنه لاعادة فرض الوقف الاختياري من جانبه لجميع التفجيرات النووية إذا ما فعلت الولايات المتحدة الشيء نفسه .

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمهد الأرض للوقف الكامل لتجارب الاسلحة النووية وأن يضع العناصر لمعاهدة متعددة الاطراف بشأن هذا الموضوع ، بما في ذلك نظم التحقق الضرورية . وقد قدم وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية تصوراً مفصلاً لذلك في شهر آذار/مارس .

ولمؤتمر نزع السلاح ولاية وضع تدابير ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وقد اقترحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية اتفاقاً يحظر الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية . إذ سيكون لاساءة استخدام الابحاث والتكنولوجيا الفضائية لأغراض التسلح عواقب لا تحصى على الانسانية . ولا بد من تجنب ذلك عن طريق حظر وقائي بينما لا يزال هناك وقت . أليس من الأفضل بكثير استخدام التوابع الاصطناعية للتحقق من نزع السلاح بدلاً من استخدامها للتدمير ؟ إن الانسانية بحاجة إلى استكشاف الفضاء الخارجي للأغراض السلمية . ويجب قمع الحرب في الوقت الذي لا نزال فيه نعيش زمن السلم . ويجب ألا يخدم العلم والتكنولوجيا سباق التسلح . بل يجب استخدامهما لصالح نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية .

وفي بيان حديث ، قال الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية لالمانيا ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الالمانية ، إيريك هونيكر:

"هناك كثير من المشاكل العالمية تنتظر حلاً ، مما يتطلب جهوداً متضافرة من جانب المجتمع الدولي . والذي يتجه إليه ذهني هو الجوع والتخلف والبيئة المهددة والأمراض ، ولكن أيضاً الحاجة إلى الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي أو إلى السيطرة على التكنولوجيات المتطورة لصالح الانسانية . ولا مندوحة في هذه المساعي عن السلم ونزع السلاح . ولذلك تتنامى الرغبة لدى الرأي العام الدولي في ألا يحدث توقف في عملية نزع السلاح" .

ويتحمل مؤتمر نزع السلاح قدراً كبيراً من المسؤولية في هذا الصدد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): أشكر صاحب السعادة أوسكار فيشر ، وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، على بيانه الهام وعلى أطيب الامنيات التي وجهها إليَّ . وأعطي الكلمة الآن للمتحدث الثاني في قائمتي ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية ومترجمة منها): لقد طلبت الكلمة اليوم لكي أحيي ذكرى سنوية - هي ذكرى يراها وفدي فائقة الاهمية . ففي مثل هذا اليوم منذ خمس سنوات ، في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ، قدمت الولايات المتحدة الوثيقة CD/500 وهي مشروع معاهدة لغرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية . ونحن نعتبرها ذكرى مهمة لسببين . أحدهما أن الوثيقة CD/500 قد قدمت ما كان ، في وقتها ، مفهوماً جديداً تماماً للتغلب على أعظم عقبة في طريق فرض حظر على الاسلحة الكيميائية ، وتلك العقبة هي التحقق . وكان المفهوم الذي قدمناه في ذلك التاريخ هو التفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير . ولكن هذه الذكرى السنوية تصلح أيضاً كتذكرة مقبضة بأن خمس سنوات طوال قد مضت دون أن يتوصل مؤتمر نزع السلاح إلى توافق في الآراء على أن مثل هذا النظام للتحقق ضروري أو مقبول .

وقد شعر وفدي ببعض القلق لعدم تحقيق نتائج ملموسة بدرجة أكبر حتى الآن في المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية خلال دورة عام ١٩٨٩ . فقد عدنا إلى جنيف تحدونا توقعات بإمكان تحقيق تقدم مهم في حل المسائل المعلقة المتبقية التي كانت تواجهنا . وأعرف أن وفوداً أخرى كانت لديها توقعات مماثلة . وفي الواقع فإن وفدنا كان قلقاً من احتمال أن يتجاوز التقدم في المفاوضات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية التعليمات التي لدى وفدنا ، في وقت تستعرض فيه الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة سياسة تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ولم يثبت أن الامر كذلك . فيوجد تقريباً في جميع المسائل التي درسناها في أفرقتنا العاملة ، تباين واسع في الآراء بحيث يبدو تحقيق توافق في الآراء أمراً بعيد المنال مثلما كان قبل مؤتمر باريس . وسيكون من المغالاة في التشاؤم أن نعزو هذا الوضع إلى أي تصلب عام ، وإن كنا لم نشهد كثيراً من المرونة في المواقف التي اتخذتها وفود شتى .

لقد دعينا في الاعلان الختامي لمؤتمر باريس إلى مضاعفة جهودنا لتحقيق حظر للاسلحة الكيميائية ، وقد سعينا إلى أن نفعل ذلك . وحافظنا في ظل توجيه رئيس لجنتنا المخصصة للاسلحة الكيميائية النشط والقدير ، السفير بيير موريل ، على معدل سريع إذ تصدينا لعدد كبير من المسائل الهامة التي تؤثر على المصالح الوطنية لجميع الوفود . ويبدو لوفدنا أن الدول كانت وما زالت حريصة على التشبث بمواقفها ، وأقل اهتماماً بالتوفيق بين آرائها وآراء الآخرين . ونأمل أن تمكّن فترة التوقف المقبل

في مفاوضاتنا جميع الوفود من أن تلتقط أنفاسها وتعيد تقييم نهجها إزاء هذه المسائل ، بغية الوصول إلى حل وسط وتلاق في الآراء .

على أن وفدي يساوره القلق إزاء الاحتمال المزعج المتمثل في أنه بينما قد تريد جميع الوفود بجدية حظراً للأسلحة الكيميائية ، فإنها قد لا تريد الحظر نفسه للأسلحة الكيميائية . أي أننا قلقون لعدم وجود اتفاق بشأن جوانب أساسية من هذه الاتفاقية وعدم وجود استعداد للتوفيق .

وسأقصر ملاحظاتي اليوم على واحدة فقط من هذه المسائل - وهي مسألة التفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير . لقد ظلت هذه المسألة تلوح في الافق البعيد كشيء أصعب من أن يواجه بصورة مباشرة - شيء يجدر تجنبه بينما نحاول حل مسائل أخرى أقل إثارة . ولكن إذا ما كان لنا أن ننجز نظاماً للتحقق من أجل الاتفاقية ، فإن هذه المسألة لا يمكن تجنبها . فالتفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير هو حجر الاساس لمثل هذا النظام للتحقق ، وإلى أن نسلم جميعاً بهذه الحقيقة ، فلن يكون هناك أساس متين لحل مسائل التحقق الاخرى .

ولننظر في نشاط الفريق العامل ١ المعني بالمسألة الحساسة المتعلقة بالتحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . لقد تعذر علينا إحراز تقدم في هذا المجال على الرغم من القيادة الجديرة بالثناء لرئيس الفريق العامل ، السيد ليديكينج من جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولا يعزى هذا الافتقار إلى التقدم إلى نقص في الجهود ، فقد تصدت كثير من الوفود لمفهوم "ثغرة التحقق" وأنا واثق من أن الوفود الأخرى قد نظرت في هذا الموضوع بعناية أيضاً . وقدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفي وقت أقرب المملكة المتحدة ، ورقتين تعرضان مقترحات ترمي إلى سد هذه الثغرة المزعومة .

وعلى الرغم من أن وفدنا ليس مقتنعاً بوجود مثل هذه الثغرة ، فقد شاركنا عن طيب خاطر في دراسة هذا الموضوع الهام ، لأن الولايات المتحدة ظلت مهتمة بصفة خاصة بالمرافق المدنية التي تستطيع إنتاج عوامل أو سلائف رئيسية للأسلحة الكيميائية ، ولكن التي لن يعلن عنها بموجب الاحكام الحالية "للنص المتطور" . بيد أنه بعد عدة أشهر من الاعمال المتعلقة بهذا الموضوع . فإن وفدي مقتنع بأننا نتناول مسألة "ثغرة التحقق" المزعومة من زاوية خاطئة ، وسأشرح ما أعنيه .

إن وجود ثغرة التحقق يفترض بالضرورة وجود حد يمكن تمييزه يحدد كلاً من جانبي الفراغ . وبصورة أكثر تحديداً تنطبق على مشروع حظر الأسلحة الكيميائية كما يرد في "النص المتطور" ، فإن أية ثغرة في التحقق سيحدّها ، من جانب ، التفتيش الروتيني للمرافق المعلن عنها ، على النحو المحدد في المادة السادسة في الوثيقة

CD/881 ، ومن الجانب الآخر ... ماذا ؟ يبدو أن الاجابة السريعة هي التفتيش بالتحدي ، على النحو المعرّف في المادة التاسعة . وهنا نأتي إلى مصدر المصاعب التي تواجهنا: فإننا لم نتوصل بعد إلى اتفاق على مضمون المادة التاسعة . وفي الواقع فإن التفصيل الوحيد للآراء بشأن هذا الجانب من الاتفاقية يوجد في ورقة الرئيس الواردة في التذييل الثاني للوثيقة CD/881 ، المقدم لها بالتنبيه القائل "لا يشكل أي مما يرد في هذه الورقة أي اتفاق ولذلك فإنه لا يُلزم أي وفد" . وبما أننا لم نعرّف بعد حدود أي "ثغرة تحقق" مزعومة فمن المفهوم أننا نواجه صعوبة في استنباط مخطط للتحقق لسد هذه الثغرة ويجب أن نتوصل إلى اتفاق بشأن المادة التاسعة قبل أن نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك ثغرة في نظام التحقق بمشروع النص ، وكيف ، إن كان هذا هو الحال ، ينبغي سدها . ولهذا السبب يعتقد وفدي أن الوقت قد حان للعودة إلى الأساسيات .

وموقف الولايات المتحدة من المادة التاسعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية معروف جيداً . فعندما قدم الرئيس جورج بوش ، الذي كان نائباً للرئيس عندئذ ، مشروع الاتفاقية المقدم من الولايات المتحدة ، أوضح أن التفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير لا غنى عنه لأي اتفاقية فعالة . وقال:

"لكي ينجح تنفيذ أي حظر للأسلحة الكيميائية ، يجب أن يثق كل طرف بأن الأطراف الأخرى تلتزم به . وهذا المبدأ الأولي البديهي هو جوهر ما نعنيه بالتحقق . فما من حكومة عاقلة تدخل في تلك التعاقدات الدولية المعروفة بالمعاهدات ما لم يكن بوسعها التيقّن - أو التحقق - من أنها تحصل على ما تعاقدت عليه" .

وفيما يتعلق باتفاقية بالأسلحة الكيميائية ، شرح نائب الرئيس بوش أن كل طرف يجب أن يعرف:

"أولاً ، أن جميع المخزونات قد دُمِّرت ؛

"ثانياً ، أن جميع مرافق الانتاج المعلن عنها قد دُمِّرت ؛

"ثالثاً ، أن المخزونات المعلن عنها تشكل بالفعل جميع المخزونات ؛

"رابعاً ، أن المرافق المعلن عنها هي جميع المرافق" .

وفيما يتعلق بالشرطين الأولين اللذين أوردهما السيد بوش ، اقترحت الولايات المتحدة إجراء تفتيش موقعي مستمر وتفتيش عشوائي دوري . ويسعدنا أن ثمة قبولاً جوهرياً لهذه المقترحات قد تطور ، خلال السنوات الخمس الماضية ، لدى أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، وإن كنا ندرك أنه ما زال يلزم التصدي لجوانب محددة .

وفيما يتعلق بالأساسين الثالث والرابع للتحقق ، قال نائب الرئيس:

"ويظل أعظم تحدٍ يواجهنا هو مصاعب التحقق الكامنة في مشكلة المواقع غير المعلن عنها - أي تحديد أنه لا توجد مخزونات مخبّأة أو مرافق إنتاج سرية . وهو تحدٍ عظيم لأن مشكلة المواقع غير المعلن عنها لا يمكن حلها إلا إذا ما التزمت الدول نفسها بدرجة جديدة ، ولكنها ضرورية بصفة مطلقة ، من الانفتاح ."

وهذا التقييم ليس أقل دقة اليوم مما كان عليه منذ خمس سنوات مضت . وفي الواقع فإن التحقق ، كما يُسلَّم بذلك في مناقشات الفريق العامل ، يضحي مهمة أكثر تعقيداً نتيجة لاتجاهين مستمرين: أولهما ، الاتجاه في الصناعة الكيميائية إلى إقامة مرافق متعددة الاستعمالات والأغراض يسهل تحويلها إلى إنتاج عوامل الأسلحة الكيميائية والسلائف الرئيسية ؛ وثانيهما ، تحوير المرافق الكيميائية لكي تمتثل لمعايير أشد صرامة من الناحية البيئية وناحية السلامة ، مما يزيد من صعوبة التمييز بين مرفق كيميائي يصنّع منتجات متصلة بالأسلحة الكيميائية والمرافق القائمة بمزاولة إنتاج أكثر نفعاً .

وبغية تخفيف جوانب القلق من مخزونات الأسلحة الكيميائية غير المعلن عنها ومن الانتاج السري ، اقترح نائب الرئيس بوش إجراءً للتحقق لم يسبق له مثيل أسماه تفتيش "الدعوة المفتوحة" - وهو التزام متبادل بين الأطراف بفتح أراضيها للتفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير ، على النحو المبين في المادة العاشرة بالوثيقة CD/500 .

وإدراكاً من نائب الرئيس للطابع التطفلي لعمليات التفتيش هذه ، ذكر أن الولايات المتحدة مستعدة لأن تدفع ذلك الثمن لأن "أي حظر فعال للأسلحة الكيميائية يتطلب هذا النوع من عمليات التفتيش بـ 'الدعوة المفتوحة' التي نقترحها" . واختتم بقوله:

"وإذا ما سلم المجتمع الدولي بأن مثل هذا الحكم شرط لا بد منه لأي حظر فعال للأسلحة الكيميائية وانضم إلينا في تأييده ، فلن نكون قد حققنا فحسب التوق النبيل لمعاهدة تحظر فعلياً الأسلحة الكيميائية ، بل سنكون قد غيرنا على نحو صحي تماماً من الطريقة التي تصرّف بها الحكومات الأمور ."

وحتى الآن ، فإن المجتمع الدولي ، كما يمثله في مفاوضاتنا الأعضاء والمراقبون المشتركون في مؤتمر نزع السلاح ، قد ظل بطيئاً في إدراك أن مثل هذه

التدابير الصارمة للتحقق لا بد منها لفرض حظر على الاسلحة الكيميائية . وقد تم إحراز تقدم يعتدُّ به في هذا الاتجاه في آب/أغسطس ١٩٨٧ عندما أعلن الاتحاد السوفياتي ، الذي كان من أصرح خصوم التفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير ، على لسان وزير خارجيته ، إدوارد شيفردنادزة ، أن الاتحاد السوفياتي يقبل مبدأ "عمليات التفتيش بالتحدي الالزامية دون حق في الرفض ."

وما دامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا يناديان برأيين متعارضين بشأن هذه المسألة ، فقد وجدت بعض الوفود الاخرى أن من غير الضروري الاعراب عن مواقفها الوطنية ، أو ربما حتى صياغتها . ولكن بعد إعلان الاتحاد السوفياتي بوقت قصير ، أجرى رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، السفير رولف إكيوس ، مشاورات مكثفة بشأن موضوع التفتيش بالتحدي . وكشفت هذه المشاورات عن أنه في حين يوجد التقاء في الآراء على بعض الجوانب الاجرائية لأي تفتيش ، فلم يكن بمقدور جميع الوفود قبول المفهوم الجوهري لاقتراح الولايات المتحدة . وإذ أدرك أعضاء المؤتمر أن هذا مجال اختلاف رئيسي ، فقد آثروا الانتقال إلى مسائل أخرى أقل إشارة للجدل ، ولم يعودوا إلى دراسة جديدة جادة للمادة العاشرة خلال العام الماضي . ولعل الوقت قد حان لأن نفعل ذلك .

وفي حين أمعن أعضاء مؤتمر نزع السلاح النظر عاماً بعد عام في مفهوم التفتيش الموقعي الالزامي بعد إخطار قصير ، أصبحت عمليات التفتيش هذه تدابير مألوفة للتحقق في تنفيذ اتفاقات دولية أخرى . فقد تم إجراء ما يقرب من ٣٠ تفتيشاً من هذا النوع عملاً باتفاق استكهولم . وعلاوة على ذلك ، فإنه بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، يُسمح للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بإجراء ما يصل إلى ٢٠ تفتيشاً من هذا النوع لكل منهما خلال كل من السنوات الثلاث الاولى للمعاهدة . وأجرى كلا الجانبين عمليات التفتيش هذه خلال السنة الاولى ، بمعدل يبين أن كل جانب سيستخدم معظم ، إن لم يكن جميع ، حصصه للسنة الاولى . وفي حين أن نظامي التحقق في اتفاق استكهولم ومعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى لا يتطابقان مع النظام المقترح في الوثيقة CD/500 ، فإن عمليات التفتيش الواردة فيهما إلزامية وموقعية وتجرى بعد إخطار قصير .

وعلاوة على ذلك ، ففي حين كان أعضاء مؤتمر نزع السلاح يمعنون النظر عاماً بعد عام في مفهوم عمليات التفتيش من هذا النوع ، كانت الاسلحة الكيميائية تُستخدم ، وأضحى امتلاك هذه الاسلحة أوسع انتشاراً .

وفي الختام ، أكرر الملاحظة التي أبداها في هذه القاعة يوم الخميس الماضي نائب وزير خارجية بولندا الموقر السيد ياروسيك: "إن الوقت ليس حليفنا في

العمل المتعلق بإزالة الأسلحة الكيميائية ." وليس في استطاعتنا أن ننتظر خمس سنوات أخرى لكي نتناول جوهر مسألة التحقق الصعبة هذه .

السيد الكيتال (العراق) (الكلمة بالعربية): يسعدني باسم بلدي العراق أن تتاح لي فرصة المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح الذي يعول عليه المجتمع الدولي أهمية خاصة باعتباره المحفل الدولي الوحيد لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف . وتأتي مشاركتنا هذه نتيجة لتوصل المجتمع الدولي إلى اقتناع بأهمية مساهمة الدول غير الأعضاء ذات الاهتمام ، وبعد أن رُفضت لنا طلبات في السابق . كما يسعدني سيدي الرئيس أن أهنئكم على رئاستكم للمؤتمر وبخاصة وأنكم من مواطني أفريقيا التي تحيطها ظروف تتشابه في كثير من أوجهها مع ظروف منطقتنا فيما يخص نزع السلاح والأمن والسلم .

لقد ساهم العراق ، مع غيره من الشعوب المحبة للسلم في دفع جهود المجتمع الدولي للبحث المتواصل عن علاقات دولية تقوم على احترام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي وعلى أساس التكافؤ والاحترام المتبادل ونبذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وكذلك التخلي عن نزعات الهيمنة وسياسات التوسع والاعتداء والتدخل في شؤون الآخرين ، وذلك إيماناً منا بأن هذه المبادىء تشكل الأساس الرصين لاستتباب السلام الحقيقي وتوظيف طاقات وموارد الشعوب من أجل التنمية وتوفير ظروف العيش الكريم لبني البشر جميعاً ودفع عجلة الحضارة الانسانية إلى الأمام . وأود هنا أن أستذكر ما قاله سيادة نائب رئيس الوزراء وزير خارجية العراق في مؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية الذي انعقد في بداية هذا العام حيث قال: "كما نتطلع إلى عالم يتحقق فيه نظام أمن جماعي تنتفي فيه الحاجة إلى استخدام السلاح .. أي سلاح كان" .

إن اهتمامنا بالمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح إنما ينبع من الآمال التي نعلقها على نجاح هذه المفاوضات في تحقيق نتائج مهمة وملموسة تتناسب وما ينتظره المجتمع الدولي من خفض حقيقي وجدي لمستويات التسلح الحالية وإزالة الأخطار التي تهدد البشرية بالفناء جراء تراكم أسلحة التدمير الشامل ، وفي مقدمتها الأسلحة النووية التي تفوق قدرتها التدميرية أي سلاح آخر .

لقد حقق مؤتمر نزع السلاح ومن قبل ذلك اللجنة الثمانعشرية عدداً من المنجزات التي تستحق أن ننوه بها . وتتمثل هذه الانجازات في تهيئة وصياغة عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية كمعاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، إضافة إلى عدد آخر من الاتفاقيات . ولعل

استمرار الحوار الدولي داخل هذا المؤتمر دون انقطاع يعد إنجازاً كبيراً بحد ذاته وجهداً متمماً للجهود الاخرى المبذولة في الامم المتحدة وعلى نطاق المفاوضات الثنائية والاقليمية . إن استعراضاً مماثلاً لنفس الحقبة من الزمن يكشف لنا أن ميدان التسلح قد شهد هو الآخر تطورات كثيرة وخطيرة نأتي هنا على بعض منها: أولاً ، استمرت الترسانات النووية للدول الكبرى ، وبصورة خاصة للدولتين العظميين ، في النمو والتزايد كماً ونوعاً وبلغت مستويات لم يسبق لها مثيل . ثانياً ، استمرت تجارب الاسلحة النووية تحت سطح الارض وقد أسهمت هذه التجارب في تطوير أسلحة نووية جديدة وفي زيادة الفعاليات التدميرية لهذه الاسلحة وفي ابتكار تقنيات نووية جديدة . ثالثاً ، تطورت وسائل إيصال الرؤوس النووية تطوراً كبيراً وقد وُضعت في الخدمة أنواع جديدة من القذائف والطائرات . رابعاً ، تزايدت احتمالات عسكرة الفضاء الخارجي واستعماله للأغراض العسكرية ، إذ تجوبه اليوم أجرام اصطناعية كثيرة لأغراض عسكرية مختلفة . خامساً ، اتسعت دائرة الدول الحائزة للأسلحة النووية ، حيث تشير تقارير مؤكدة إلى أن بعض الدول التي ظلت خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد استطاعت أن تطور وتصنع أسلحتها النووية . وتأتي إسرائيل وجنوب أفريقيا في المقدمة في هذا المجال . سادساً ، ووسط هذا الانتشار العمودي والافقي للأسلحة النووية لم تتقدم المفاوضات خطوة واحدة نحو اعتماد إجراءات فعالة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لحمايتها من استخدام هذه الاسلحة أو التهديد باستخدامها ضدها . سابعاً ، شهدت الفترة ذاتها انتشاراً أفقياً وعمودياً في الاسلحة الكيميائية وكذلك الاسلحة التقليدية .

ومن هذا ، سيادة الرئيس ، يظهر جلياً أن ما تحقق لحد الآن في ميدان نزع السلاح من خلال المفاوضات المتعددة الاطراف يبدو متواضعاً جداً . بل إننا لو توخينا الدقة في الكلام لوجب علينا القول إن سباق التسلح فاق كثيراً في سعته وعمقه الاجراءات المتواضعة التي نجح مؤتمر نزع السلاح في تحقيقها . إن ذلك يجب أن يكون مدعاة لمضاعفة الجهود وخلق الأجواء الملائمة لتحقيق إجراءات فعالة وواسعة ضمن زمن معقول . إن العراق ، شأنه في ذلك شأن معظم الدول ، يؤمن بأن الغرض الاساسي من إجراءات نزع السلاح هو تعزيز الامن والسلم في العالم ولجميع الدول ولذلك فليس من الجائز أن تكون من نتائج إجراءات نزع السلاح تحقيق منافع لدولة أو مجموعة من الدول في أي وقت من الأوقات وفي أي مرحلة من المراحل ، إذ يجب أن تتمتع جميع الدول بأمن متساوٍ خلال هذه المراحل . وضمن هذا الفهم نود أن نؤكد اهتمامنا البالغ بالمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح وسعينا الحثيث للاسهام فيها بروح إيجابية وإعطائها الدعم والتأييد وبما يساعد على نجاحها بوتائر سريعة ومتصاعدة لاننا نجد في ذلك ضمانة لأمن وسلامة العالم الذي نحن جزء منه ، وتحقيقاً لمقاصد ميثاق الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد نود أن نتحدث بإيجاز عن بعض القضايا المعروضة أمام المؤتمر: أولاً ، إن التوصل إلى اتفاقية للحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية تظل في المقدمة من اهتمامات الدول . ومما يلاحظ هنا أنه لم يحدث تقدم يذكر في هذا المجال منذ التوقيع على اتفاقية الحظر الجزئي وحتى يومنا هذا بل إن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن حتى الآن من تشكيل اللجنة المخصصة للتعامل مع هذا البند . وانطلاقاً من الأهمية التي نوليها لهذا الموضوع فقد انضم العراق إلى الدول التي طلبت عقد الاجتماع الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي لتجارب الأسلحة النووية بهدف إعادة النظر في هذه المعاهدة بما يحقق الهدف الذي أشرنا إليه . ثانياً ، إن نزع السلاح النووي هو الهدف الأول الذي يسعى إليه المجتمع الدولي ، إذ بدونه سيظل شبح الكارثة يهدد العالم برمته . إن ما تحقق في هذا المجال مؤخراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على ما له من أهمية يمثل خطوة صغيرة من مجموع عمل كبير مطلوب ومطلوب بدون تأخير . وفي هذا الصدد فإن نزع السلاح النووي يجب أن يبقى محوراً للمفاوضات المتعددة الأطراف ولا يجوز أن يتحول إلى موضوع ثنائي تحت أي ظرف من الظروف . إن المفاوضات الثنائية ليست هدفاً بحد ذاتها ينتهي عندها دور الأمم المتحدة أو دور المفاوضات المتعددة الأطراف وإنما ينظر إليها كإجراء معزز لهذه المفاوضات ومساعد على نجاحها . إننا نعتقد بأن المرحلة الحالية التي بلغها العالم من التطور العلمي والتقني تجعل من غير الصعب التوصل إلى اعتماد أساليب للتحقق في مجالات نزع السلاح النووي وتحريم تجارب الأسلحة النووية إذا ما توفرت لذلك الارادة السياسية . ثالثاً ، إن الطبيعة الخاصة لكل منطقة من مناطق العالم يجب أن تؤخذ في الحسبان عند اعتماد إجراءات نزع السلاح . ففي منطقة الشرق الأوسط مثلاً حيث تنفرد إسرائيل بحيازة السلاح النووي يجب أن تكون إجراءات نزع السلاح شاملة ومتزامنة لجميع أسلحة التدمير الشامل ، وأن تعلَن هذه المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل تحت رقابة دولية فعالة . إن هذا يقتضي أن تنضم أولاً جميع الأطراف في المنطقة ، ومنها إسرائيل ، إلى المعاهدات النافذة فعلاً كمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . رابعاً ، لقد عكس البيان الختامي لمؤتمر باريس المعني بالأسلحة الكيميائية اهتماماً عالمياً بإزالة هذه الأسلحة وتحريم إنتاجها واستخدامها وذلك في إطار تصميم الدول المشاركة على تعزيز السلم والأمن الدوليين في العالم أجمع وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وعلى المضي في اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح . كذلك أكد هذا البيان على أولويات نزع السلاح ضمن استذكاره للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة

المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ وبما يكفل حق جميع الدول في السلم والامن . ووفقاً لهذه المفاهيم فإن العراق سوف يستمر بالمشاركة في اجتماعات اللجان المنبثقة عن هذا المؤتمر تعبيراً عن اهتمامه ورغبته الاكيدة في الاسهام في الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من جميع أسلحة التدمير الشامل تكفل فيه الحقوق المتساوية لجميع الدول بالامن والسلم ويحل فيه الحوار السياسي بدل المجابهة والتهديد باستخدام القوة .

الرئيس: أشكر ممثل العراق على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا يبدو أن هذا هو الحال .

أود الآن أن أشير إلى مسائل أخرى . فقد تلقيت ، يوم الخميس الماضي ، طلباً من بلد غير عضو للاشتراك في أعمال المؤتمر وأعمال هيئتيه الفرعيتين المعنيتين بالأسلحة الكيميائية وباتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . وجرى تعميم الرسالة الواردة من عُمان في التاريخ نفسه وذلك في الصناديق المخصصة للوفود . ومن ثم أعتزم عرض هذا الطلب ، لاتخاذ مقرر بشأنه ، في جلستنا العامة المقبلة يوم الخميس .

وأود إبلاغكم أيضاً أنه نظراً إلى أن جولة جديدة من المحادثات الوزارية بين إيران والعراق ستعقد في جنيف ابتداء من ٣٠ نيسان/ابريل ، يحضرها وزيرا خارجية هذين البلدين ويرأسها الامين العام ، فستلزم بعض التعديلات فيما يتعلق بغرف الاجتماعات المخصصة للمؤتمر . وفي هذا الصدد أود إبلاغكم أنه اعتباراً من الغد ، الأربعاء ١٩ نيسان/ابريل ، ستعقد جميع الجلسات والمشاورات الخاصة باللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في غرفة الاجتماعات ١٦ (XVI) . وأود التذكير أيضاً بأن اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ستجتمع في غرفة الاجتماعات هذه ، فور رفع هذه الجلسة العامة .

ليست لدي أعمال أخرى اليوم وساقوم الآن بإقفال هذه الجلسة . ستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ٣٠ نيسان/ابريل الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥